

الازمة الفلسطينية الراهنة: الابعاد واليات المعالجة

تعاني السلطة الوطنية الفلسطينية من ازمة خانقة طفت الى السطح مباشرة بعد تسلم الحكومة الجديدة برئاسة حماس مهامها، حيث اخضع الشعب الفلسطيني لحصار ومقاطعة اقتصادية وعزلة سياسية، بعد ان علقت الدول المانحة المساعدات والدعم الخارجي تمشيا مع الموقف الاسرائيلي وذلك عبر الاعلانات المتتالية من كل من الولايات المتحدة الامريكية واوروبا واخيرا الامم المتحدة والتي قررت فيها قطع كافة اتصالاتها السياسية مع الحكومة الجديدة، ووقف مختلف اشكال المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني عبر الاجهزة والمؤسسات الحكومية الفلسطينية، وبترافق ذلك مع استمرار الجانب الاسرائيلي في بناء جدار الفصل العنصري وتنفيذ الاغتيالات والاعتقالات واقامة الحواجز في الاراضي الفلسطينية المحتلة، والتلويح بفرض الحل الاحادية الجانب من قبيل خطة اولمرت لتجميع المستوطنات والانفصال عم المناطق الفلسطينية والتي يبدو انها تلقى القبول من الادارة الامريكية وامكانيات التساوق معها من جانب الاتحاد الاوربي.

ابعاد الازمة الاقتصادية

لقد انعكست اجراءات الحصار وفرض العزلة التي اتخذتها اسرائيل والولايات المتحدة واوروبا والامم المتحدة على السلطة الوطنية على شكل ازمة متشعبة الابعاد تمثلت فيما يلي:

(أ) اقتصاديا:

1. اصبحت السلطة غير قادرة على دفع رواتب موظفيها والتي تقدر بنحو 95 مليون دولار بعد ان اوقفت اسرائيل تحويل الاقتطاعات الضريبية التي كانت تقوم بجمعها لصالح السلطة، وبسبب تراجع العائدات الضريبية التي تجمعها السلطة من 40 مليون الى نحو 20 مليون دولار شهريا، ووقف الاتحاد الاوربي للدعم المباشر الذي كان يقدمه للخزينة الفلسطينية والذي كان جزءا منه يذهب لتغطية رواتب موظفي السلطة.
2. وصول السلطة الى الحد الاعلى الممكن للاقتراض الداخلي، حيث وصلت ديون البنوك التجارية الى نحو 640 مليون دولار بضمان اصول لصندوق لاستثمار الفلسطيني تقدر بنحو 500 مليون دولار وبضمان حسابات مشاريع تنفيذها الدول المانحة رهنت للبنوك، اضافة الى نحو 660 مليون دولار مستحقات متأخرة على مؤسسات السلطة للقطاع الخاص والموردين ولصناديق التقاعد وشيكات وامانات وفواتير، كما بلغ حجم الدين الخارجي 1.339 مليار دولار حتى نهاية عام 2004 .

3. عدم قدرة البنوك العاملة في فلسطين على اعطاء الاعتمادات المالية اللازمة للقيام باستيراد المواد الاساسية، وذلك بعد تهديد البنوك الاسرائيلية بوقف التعاملات المصرفية معها في شهر تموز المقبل، وعدم القدرة على الاستيراد المباشر بالاعتماد على بنوك خارجية اوروبية او عربية (مصرية و اردنية) كونها لا تتعامل بالعملة الاسرائيلية "الشيكل" وتحتاج اجراءات المقاصة معها نحو 60 يوما، اضافة الى انها بحاجة الى موافقة مسبقة من البنك المركزي الاسرائيلي.
4. ان نحو 66% من المواد الاستهلاكية في الاسواق الفلسطينية هي منتجات اسرائيلية، كما تعتبر اسرائيل المصدر الرئيس للمواد الخام المستخدمة في المنتجات الفلسطينية.
5. كما ان الحديث من قبل الدول المانحة عن نيتها زيادة المساعدات ذات الطابع الانساني للشعب الفلسطيني، والمتعلقة بالصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية لن تكون ذات جدوى اذا لم يتم دفع رواتب العاملين في هذه القطاعات والذين يشكلون اساسا لتقديم هذه الخدمات، وكذلك توفير النفقات التشغيلية المطلوبة للمؤسسات التي تقدم الخدمات، فضلا على انها ستحول المجتمع الفلسطيني الى مجتمع متلقي دون اي بعد تنموي يعتمد على الذات، وكما سيخلق مشكلة تتعلق بقنوات اوصول هذه المساعدات، فالمؤسسات الاهلية والتي من المتوقع ان تقوم بدور رئيس في هذا المجال غير قادرة ان تحل مكان مؤسسات السلطة في تقديم الخدمات الاساسية للمواطنين، اضافة الى ان ذلك سيؤدي الى تعددية السلطة.

وقد زاد من حدة الازمة الاقتصادية للسلطة عدم قدرتها خلال الفترة السابقة على بناء اقتصاد مقاوم، فالازمة الاقتصادية الحالية التي تعيشها السلطة ليست انية او وليدة المرحلة الحالية بل جاءت عبر تراكمات وعلى مر السنين العشرة من عمر السلطة وبسبب اجراءات كثيرة من قبلها كانت تحول فيها تقديم علاج لمشكلات بخلق مشكلات اخرى فمن اجل القضاء على البطالة واستيعاب افراد المجموعات المسلحة ضمن الاجهزة الامنية تضخم الجهاز الحكومي وبدلا من البحث عن بدائل تقوي الاقتصاد الوطني وقدرته على الاعتماد على الذات تم تعزيز الاتكالية للاقتصاد على مصادر التمويل والمنح الخارجية، والاعتماد على اتفاقيات اقتصادية مع اسرائيل وفي مقدمتها اتفاق باريس الذي رسخ تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الاسرائيلي في مقابل قيام اسرائيل بجمع الضرائب لصالح السلطة والسماح للعمال الفلسطينيين بالعمل فيها، ومن ثم خسارة الامرين معا بعد قرار اسرائيل تجميد تحويل اموال الضرائب للسلطة، ووضع قيود مشددة على دخول العمال الفلسطينيين اليها.

ب) سياسيا:

بالرغم من الابعاد الاقتصادية المتعددة لازمة الراهنة الا ان الجذور الاساسية لها تبقى سياسية كما ان العلاج لها وهو علاج للوض السياسي بالدرجة الاولى، وهو ما يطرح سؤال محوري يتعلق بالنتائج السياسية التي يمكن ان تترتب على هذه الازمة والتي يمكن اجمالها كما يلي:

1. انتهاء العملية السياسية التي بدأت في مدريد واسلوا والاتفاقيات التي تلتها، خاصة وان اسرائيل لم تعد معنية بهذه الاتفاقيات وتسعى لفرض حلول احادية الجانب على الشعب الفلسطيني.

2. استمرار اسرائيل في فرض حلول تصفوية من جانب واحد بحجة غياب الشريك الفلسطيني ويبدو ذلك واضحا في موقف الحكومة الاسرائيلي الذي اعلن في اخر اجتماع لها، والذي يعتبر السلطة الفلسطينية "سلطة اهابية" معادية لاسرائيل ويحظر اجراء اي اتصال معها، وهو ما يعني ان اسرائيل لا تستهدف حكومة حماس فقط، وانما تستهدف كل الكيان الفلسطيني بالحصار والعزلة. وتهدف الى تهيئة المناخ الملائم والحصول على الدعم الدولي لتنفيذ مشروعها للحل احادي الجانب، الذي يحفظ المصالح الاسرائيلية ويلبي متطلبات الامن الاسرائيلي على حساب الشعب الفلسطيني وحقوقه، ويبدو ان هذه الخطة تلقى دعما امريكيا من قبل ادارة الرئيس جورج بوش ايضا.

3. استمرار الحصار والعزلة قد يؤدي الى انهيار السلطة وبروز مليشيات محلية وامراء حرب وحرب اهلية وهو ما يتناسب والخطة الاسرائيلية للتجميع والحل احادي الجانب وخلق كتونات فلسطينية معزولة ومقطعة الاوصال، وبالتالي ضياع منجزات النضال الفلسطيني على امتداد كل العقود الماضية.

اليات مقترحة للخروج من الازمة:

يقتضي كسر العزلة السياسية والحصار الاقتصادي المفروض على الشعب الفلسطيني اعطاء عنصر الاهمية المطلوبة و البحث في عدة استراتيجيات تنطلق من العمل الفلسطيني الجماعي والقائم على اساس الحوار الوطني الشامل والعاجل بغية تحقيق ما يلي:

1- عقد مؤتمر انقاذ وطني للوصول الى رؤية فلسطينية موحدة وبرنامج عمل متفق عليه يمثل الحد الانى المقبول فلسطينيا والذي يحافظ على حقوق الشعب الفلسطيني ومكتسباته ومشروعه في اقامة الدولة المستقلة وانهاء الاحتلال، وتقديمه للعالم

كبرنامج فلسطيني لكل القوى الفلسطينية وليس برنامج فصيل بعينه مها كان هذا البرنامج والطريقة الديمقراطية التي اوصلته اذا كان ذلك سيؤدي الى انهيار النظام السياسي الفلسطيني برمته، فالرؤية الفلسطينية الموحدة والبرنامج المنفق عليه من شأنهما تعزيز القدرة الفلسطينية على مواجهة الضغوط الداخلية والخارجية، وفتح الافق السياسي امام القضية الفلسطينية في مواجهة مشروع التجمع والانطواء الاحادي الجانبي للحكومة الاسرائيلية المقبلة.¹

2- اقامة حكومة انقاذ وطني ممثلة لمختلف القوى السياسية على الساحة الفلسطينية بغض النظر عن الاغلبية العددية البرلمانية السائدة، تستند الى برنامج الحد الانفي الذي يتم التوصل اليه في الحوار الوطني الشامل، على ان تتمتع هذه الحكومة بشبكة امان من المجلس التشريعي لفترة زمنية متفق عليها، وبحيث لا يظهر ذلك وكأنه اسقاط لحكومة حماس او اعادة لحركة فتح الى الحكم.

3- التوصل الى رؤية متفق عليها للوضع الامني والذي شكل نقطة ضعف دائمة للسلطة خلال المرحلة السابقة على ان يتم الاستفادة من خبرة وممارسة السنوات العشر الماضية.

4- الاقرار بالقانون الاساسي للسلطة الوطنية كاساس لحسم اي تنازع في الصلاحيات بين مؤسستي الرئاسة والحكومة، او الوصول الى توافق لتقاسم الصلاحيات بين الحكومة ومؤسسة الرئاسة بحيث تتولى الحكومة تنفيذ البرنامج الوطني الداخلي وتتولى مؤسسة الرئاسة متابعة القضايا الخارجية.

5- تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها من خلال تشكيل جبهة عريضة باشارك كل القوى الفلسطينية فيها وتاكيد مرجعيتها كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في كل اماكن تواجده وللسلطة الوطنية على الاراضي الفلسطينية، باعتبار ذلك ضرورة وطنية ملحة تتعلق بمستقبل الشعب الفلسطيني خاصة في ظل المخاطر التي تعاني منها السلطة الوطنية وامكانية انهيارها، الامر الذي سيضع القضية الفلسطينية في مهب الريح.

6- العمل على فك الضغط الامريكي على الجانبين العربي والاوروبي من خلال تقديم الرؤية الفلسطينية الموحدة التي يتم الوصول اليها من خلال الحوار الوطني وعرضها على العالم من خلال منظمة التحرير الفلسطينية، ومن خلال اقناع الجانب الاوروبي بان قطع المساعدات والحصار الاقتصادي لن يؤدي الى اسقاط حكومة حماس وعودة

¹ يمكن الاطلاع على تفاصيل هذا الطرح ايضا من خلال مقالة منشورة للدكتور احمد المجدلاني بعنوان 'نحو مبادرة سياسية لكسر العزلة السياسية والحصار الاقتصادي، صحيفة الايام، الثلاثاء، 2006/4/12.

فتح الى السلطة وانما على العكس من ذلك ستؤدي هذه الضغوط الى تعميق ردود الفعل الفلسطينية وزيادة حدة الكراهية للولايات المتحدة والغرب عموماً ويعزز من التقاف الجماهير والقوى المجتمعية والسياسية حول حكومة حماس، وان سياسة الضغط والتجويح ستؤدي الى تفجير الاوضاع على نحو اكثر تطرفاً من اي وقت مضى، ذلك ان غياب العملية السياسية والدعم الدولي سيؤدي الى الفوضى الشاملة ليس فقط في الاراضي الفلسطينية المحتلة وانما في المنطقة بأكملها.

7- دعوة المجتمع الى تقديم مبادرة سياسية دولية تتضمن خطوات عملية لانهاء الاحتلال وتحقيق السلام وذلك بعد ان اصبحت خطة خارطة الطريق عديمة الجدوى في ظل التطورات المتلاحقة التي شهدتها المنطقة منذ طرح هذه المبادرة.

8- وحتى يوتي الحوار الوطني نتائجه المرجوة يمكن استغلال القنوات التي ما زال بالامكان استغلالها للتخفيف من حدة الحصار الاقتصادي والعزلة السياسية على السلطة الوطنية وفي مقدمتها القنوات التي تتيحها مؤسسة الرئاسة، مع الاخذ بالاعتبار ان لا يؤدي ذلك الى خلق حكومة بديلة او حكومة ظل تديرها مؤسسة الرئاسة، وهو ما يتطلب تفاهماً بين مؤسستي الحكومة والرئاسة وارسال تلميحات الى الحكومة بان المقصود هو التخفيف من الضغوط والحصار وتوفير الاحتياجات الاساسية للمواطنين والتي تساعد بدورها على الصمود ومواجهة الضغوط.